البعد الحضاري[1]

للناصرية في النظام العالمي الجديد[*]

د. اسماعيل صبري عبدالله

١

ثلاثة مفاهيم يجمع بينها سؤال: الناصرية، النظام العالمي الجديد، الحضارة. ودون ادعاء تعريفها جميعاً تعريفاً دقيقاً، أو جامعاً مانعاً كما كان الفلاسفة العرب يشترطون في التعريف، نبدأ بمحاولة فهم لكل منها على الأقل في إطار ما نكتب فيه. وعلى هذا فإننا نرى في الناصرية قبل كل شيء ممارسة سياسية Praxis تحكمها أهداف ومثل عليا كما أنها تفرز من وقت لآخر وثائق تأصيلية معرضة عن بناء مذهب متكامل[2]. ولهذا الفهم لطبيعة الناصرية أهمية خاصة في نظرنا ألا وهي كونها غير حبيسة لنصوص تأثرت بظروف صياغتها وقد يتقادم بعضها في بعض أجزائه على الأقل، في حين أن الممارسة تتحمل غالباً إمكان القراءة الجديدة في ضوء ظروف قد تغيرت بغية الاهتداء بها في التعامل مع الواقع الجديد. وهذا كله لأن تلك الممارسة لم تكن في جوهرها آنية خالصة بل كانت تحكمها وتحركها دائماً أهداف ومثل عليا لها طابع الاستقرار وطول البقاء.

أما الدعوة لاقامة نظام عالمي جديد فإن دلالتها العميقة التي تستحق ثمن النضال هي استكمال التحرر الاقتصادي والحضاري[3] للأغلبية العظمى من البشرية. ذلك أن النظام العالمي القائم ليس إلا وليداً لنمو الرأسمالية الغربية وتطورها، وهو بالتالي يحمل بصماتها ويعكس وصماتها. فحتى ظهور الرأسمالية وانتشارها لم يكن هناك نظام عالمي أصلاً. وتولى الغرب الرأسمالي لأول مرة في تاريخ البشرية توحيد الكرة الأرضية في ظل نظام اقتصادي ـ اجتماعي واحد من خلال الحركة الاستعمارية التي قسمت السيطرة على أقطار الأرض بين الدول الاستعمارية كبراها وصغراها. وكان من طبيعة الأشياء أن يتم ذلك التوحيد لصالح من فرضوه. وكل دعاوى نشر المسيحية بين الوثنيين أو نشر الحضارة العقلانية بين شعوب همجية تحكمها الشعوذة، أو نشر السلام بين قبائل لا تكف عن التقاتل أو حتى مقاومة تجارة الرقيق... لم تكن كلها إلا غطاء ايديولوجياً شفافاً لا يكاد يخفي شيئاً من المطامع الحقيقية للغزاة الفاتحين: نهب الثروات الطبيعية والبشرية للشعوب المغلوبة وربطها بعجلة

(١) La Dimension Culturelle

(*) الدكتور اسماعيل صبري عبدالله هو وزير التخطيط السابق وأحد كبار المفكرين الماركسيين المصريين. عضو قيادة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر.

(٢) Doctrine ونستشهد على ذلك بأن أهم وثائق الناصرية التأصيلية وهو ميثاق العمل الوطني الصادر في يونيو ١٩٦٧ كان يفترض رسمياً المراجعة بعد عشر سنوات.

(٣) La D'ecolonisation Economique et Culturelle

الرأسمالية برباط دائم من التبعية والاستغلال. ويهمنا في هذا المقام أن نضيف أن تلك الدعاوى التي كان الغرب يتمسح بها لتبرير حركة الاستعمار (Le Colonialisme) كانت بذاتها مخيبة تفوح منها رائحة العنصرية أو بالقدر الأدنى التمركز الذاتي الغربي[٤]. فهي جميعها تقوم على فرضية أن ما يراه الغرب صواباً هو وحده الصواب، وأن رسالة الغرب الحضارية هي فرض هذا الصواب على بقية شعوب العالم التي قصرت عن أن تدركه بنفسها. وناضلت الشعوب المقهورة ضد الاستعمار، وكان من الطبيعي أن يتركز نضالها على مظاهره وأشكاله الفاقعة أو الملموسة: الحكم الأجنبي المباشر، قوات الاحتلال... الخ. وهكذا نجحت هذه الشعوب في حوالي عشرين عاماً (ما بين الدعوة لتصفية الاستعمار الصادرة في باندونغ في نيسان ـ ابريل ١٩٥٥ وبين استقلال موزمبيق في أيار ـ مايو ١٩٧٥) في القضاء على الاستعمار بأشكاله التقليدية بحيث لم يبق منه الآن عملياً إلا الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والطرف الجنوبي من افريقيا. ولكن الاستقلال السياسي لم يحمل بذاته الاستقلال الاقتصادي ولا العدل الاجتماعي ولا التحرر الحضاري. ذلك أن الرأسمالية العالمية كانت قد نجحت في نسج شبكة كثيفة من الروابط الظاهرة والخفية حول الدول المستقلة حديثاً. وبالرغم مما أصاب الرأسمالية في أوروبا، مهدها الأول، بانتصار الثورة في روسيا القيصرية ثم ما تلا ذلك من ظهور المجموعة الاشتراكية، فإن النظام العالمي ما زال يُحكم قبضته بفضل مجموعة من أبنية السلطة (Structures de pouvoir) تجمعت تاريخياً في « القلب » (Centre) من هذا النظام (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان وكندا) من شأنها أن تبقي « التخوم (Périphérie) في حالة تبعية واستغلال: فالقلب يملك القوة العسكرية والسبق الاقتصادي والسيطرة المالية والتقدم التكنولوجي... ويملك فيما وراء ذلك الاحتكار الفعلي لوسائل الاتصال والاعلام[٥] (وكالات الأنباء العالمية الأربع، الجزء الأكبر من الانتاج السينمائي الموزع في العالم الثالث، برامج التليفزيون، الارسال التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، الدور المهيمن والمؤثر للجامعات ومراكز البحث العلمي... الخ. مما ينفذ إلى عقل الناس ووجدانهم ويشكل أذواقهم وسلوكهم وطرق تفكيرهم في اتجاه واحد هو الاعجاب بالحضارة الغربية والتلهف على محاكاتها في كل شيء).

وهكذا نصل إلى مفهوم الحضارة (Culture). ونحن لا نقصر هذا التعبير على الانتاج الفكري والفني الرفيع الذي يفهم أحياناً من اللفظ الفرنسي. فلدينا في اللغة العربية كلمة ثقافة تؤدي هذا المعنى المتميز. إنها تستخدم الحضارة استخداماً قريباً من ذلك الذي يمارسه علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا الأميركيون. فهو عنوان يشمل إلى جانب الانتاج الفكري والفني الرفيع، نظم القيم (Systèmes des Valeurs) والعادات والتقاليد التي تحكم السلوك الفردي والاجتماعي والفنون الشعبية والنظرة الفلسفية للكون والمجتمع والفرد. وبهذا الفهم لا بد من التسليم بواقع التعدد الحضاري. فإلى جانب ما هو معرفة انسانية عامة (مثل العلوم الرياضية والطبيعية) تتميز البشرية بتعدد حضاراتها، والقضية ليست قضية تاريخية بمعنى أنه كانت هناك حضارة صينية وأخرى هندية وثالثة عربية... الخ. ولكنها قضية حالية ومستقبلية كذلك إذ إنه لا بد من التمييز بين حضارات انقرضت تماماً وحضارات حية بحياة الشعوب التي تتمسك بها. كما أنه يتعين أن نفصل بين وجود الحضارة وبين انجازاتها ذات الدلالة العالمية. فالحضارة الواحدة تعرف عهوداً زاهية وأخرى أقل غنى. وأيا كانت الأسباب التي تهبط بما تقدمه حضارة ما من عطاء لأبنائها وللبشرية عامة في فترة تاريخية ما، فإن مثل هذه الأزمة لا تعني ضرورة عجز تلك الحضارة حالياً ومستقبلاً عن التجدد واستئناف العطاء. وإذا أخذنا المنطق المعتمد في التأريخ لأوروبا حتى عهد قريب يقال أن تلك القارة عرفت حضارة زاهية على أيدي الاغريق، انتشرت في العالم المعروف آنذاك على يد الرومان ثم دخلت في العصور المظلمة (القرون الوسطى) لتولد من جديد في عصر النهضة. ودون أن نتبنى هذا المنطق ـ ولسنا في حاجة إلى تبنيه ـ نقول أن كل حضارة لم تندثر تماماً، تحتفظ بالضرورة بمكنة النهضة والتجدد. وواضح أن هذه المقاربة (Approche) تتنافى تماماً مع أمرين. الأمر الأول هو القول بتفوق احدى الحضارات بشكل مطلق على غيرها من الحضارات، وهو أمر ما زال شائعاً في الغرب. والأمر الثاني، هو توهم أن تقدم الشعوب غير الغربية رهن بسلخ جلدها الحضاري وارتداء ثياب الحضارة الغربية على جسد مشخن.

وهذا الفهم للأمور يلقي ضوءاً جديداً على مفهومي التخلف (Le sous-développement) والتنمية،

(٤) Ethnocentrisme Occidental

(٥) Moyen de Communication et d'Information

فالتخلف ليس مجرد تأخر زمني. فعلى العكس مما توحي نظريات التنمية الغربية التي سادت الفكر الاقتصادي والاجتماعي إلى عهد قريب لم تقف الأمم يوماً عند خط البدء في ميدان سباق ثم جرت عند اشارة البدء فوصل البعض منها إلى نهاية الشوط، وتعثر البعض الآخر في الطريق في حين كانت غاية جهد الأغلبية خطوات معدودات. ومثل هذا التفكير «ايديولوجي» بأسوأ معاني الكلمة. فهو من ناحية يفتح الباب أمام تفسيرات للتخلف لا سند لها في العلم أو العقل: أسباب جغرافية (الحَرّ يورث الكسل) أو دينية (الاسلام يعلم التواكل) أو عنصرية (تفاوت القدرات المتوارثة من شعب إلى آخر) ووقائع التاريخ تكذب هذا كله. فقد ازدهرت حضارات رفيعة الشأن في مناطق مدارية وشبه مدارية، ولم يمنع الحر المصريين من بناء الأهرام قديماً والسد العالي بأسوان حديثاً. وفي ظل الاسلام تمت حضارة رائعة أنجزت في ميادين العلم والفلسفة والأدب والفن ما أثرى البشرية في مجموعها أما التفكير العنصري فلا يستحق حتى مجرد الرد عليه. ونكتفي بأن نقول لأصدقائنا في الغرب شيئاً من التواضع، إن حضارتكم العظيمة ذات المنجزات الهائلة لا يتجاوز عمرها قروناً خمسة وعلى مرمى البصر منكم حضارة عمرها يتجاوز الخمسة آلاف عام، إن جاز أن أشير إلى مصر. ومن ناحية أخرى يهدف هذا التفكير إلى تبرئة الغرب من مسؤولية التخلف في البلدان التي استعمرها، أحياناً لعدة قرون. والأمر الثابت تاريخياً هو أننا في العالم الثالث لم نُترَك وشأننا ثم قصرت همتنا عن التجدد والتقدم. بل إن بلداننا أخضعت للاحتلال العسكري والقهر السياسي والنهب الاقتصادي والكبت الحضاري لسنين طويلة. وليس التخلف بالمعنى العلمي الدقيق إلا ثمرة ذلك كله. فحتى إذا اقتصرنا، ابتداء، على الجانب الاقتصادي وحده لوجدنا أن المستعمر قد شكّل اقتصادات المستعمرات على النحو الذي يخدم مصالحه، ليس فقط بامتصاص جزء هام من الفائض الاقتصادي (Le surplus économique) الذي يحققه كل بلد، ولكن أيضاً - وهذا هو الأهم - إعادة تشكيل بنية (Restruction) البلد الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يضمن أن تظل مصدراً لمواد أولية معينة وسوقاً لمنتجات المستعمر الصناعية. وأستأذن في أن أضرب هنا مثلاً عن مصر، لا لأنني أعرف عن بلدي أكثر مما أعرف عن البلدان الأخرى وإنما لأن المثل بذاته يكاد أن يكون نموذجياً في التدليل على ما تقدم من حجج. لقد عرفت مصر في عهد محمد علي - وقبل اليابان بأربعين سنة - محاولة «للحاق» بالدول المتقدمة بتطوير الزراعة والبدء في التصنيع وتحسين مستوى التعليم أحرزت نتائج جيدة بدأ أثرها ينتشر في أقطار عربية أخرى. وبأساليب ووسائل ذلك العصر، اتجهت التجربة نحو إقامة دولة عربية كبيرة تضم مصر وسوريا وفلسطين ولبنان والحجاز والسودان الشمالي. ولكن الدول الأوروبية الاستعمارية لم تكن لتقبل أن يحل محل الرجل المريض (الدولة العثمانية) التي كانت تتنازع أشلاؤه، دولة عربية حديثة قوية تصد الاستعمار (بدليل انتهاء الحملة الفرنسية بالانسحاب وهزيمة بريطانيا حين حاولت غزو مصر بعد ذلك). ولذلك اجتمعت كلمتها على ضرب هذه التجربة وسحقها عسكرياً. وانتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر. فماذا فعل البريطانيون بالمستعمرة الجديدة؟ لقد أجهزوا على البقية الباقية من محاولة التصنيع، وصفوا القطاع المملوك للدولة، وفرضوا على مصر التخصص في زراعة القطن لتزويد مصانعهم بالأقطان طويلة التيلة. ولتحقيق ذلك تولوا تنمية كل ما له صلة بالقطن: نظام الري والصرف، شبكة سكك حديدية لنقل القطن إلى ميناء التصدير، جهاز مصرفي حديث لتمويل المحصول، بورصة متقدمة في الاسكندرية، معهد لبحوث القطن... الخ. وكان تركيز الموارد على القطن وما يتصل به يعني إهمال القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي. وهكذا يتضح ما نعنيه حين نقول أن التخلف في حقيقته الاقتصادية تنمية مشوهة (Déve-loppement déformé) متوجهة نحو الخارج (Extra-Verti) غير متوازنة وعاجزة عن الوفاء باحتياجات الجماهير لأنها في خدمة اقتصاد أجنبي. ولكن الاقتصاد لا يعيش في فراغ، بل لا بد له من إطار اجتماعي وسياسي. وهكذا تقرر في ظل الحكم البريطاني مبدأ الملكية الفردية للأرض لأول مرة في تاريخ مصر الطويل. وعملت سلطة الاحتلال على تكوين ودعم طبقة كبار الملاك التي كان النظام الملكي التعبير السياسي عن مصالحها. وكان من الضروري أيضاً لاستكمال روابط التبعية والاستغلال من حملة حضارية تهدف إلى عزل مصر عن بقية الوطن العربي وصلت إلى حد الدعوة لاستعمال اللغة العامية بدل العربية الفصيحة، وفي صورة أكثر ذكاء لعب البعض لعبة «حضارة البحر المتوسط» ضد مفهوم الحضارة العربية لأن ذلك يربط مصر بعجلة أوروبا بقدر ما يقطع وشائج قومية حقيقية. وإذا تركنا المثال لنعود للأصل العام نكرر أن «التخلف» كتشخيص للأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والحضارية لبلدان العالم الثالث هو المحصلة التاريخية لارتباط تلك البلدان بالسيطرة الاستعمارية. وما نود أن نضيفه الآن هو أن الاستقلال السياسي لا يكفي بذاته لتحرير بلداننا من سيطرة القلب من النظام العالمي. بل إن استقرار مفهوم خاطىء عن التنمية يقصرها على الجانب الاقتصادي وحده ويجعل تحقيقها مرهوناً بمعونات الغرب، ويضع لها هدفاً تقليد الغرب، إن استقرار مثل هذا المفهوم من شأنه أن يُبنى على علاقات التبعية والاستغلال. وباسم التنمية تتسابق الحكومات على الشركات متعددة الجنسية صاحبة الأموال والتكنولوجيا وتفتح لها بارادتها أبواب السيطرة على الاقتصاد الوطني. وتتوهم أن التقدم يعني التغربن (Occidentalisation) ولا شيء غير ذلك فتستورد أنماط الاستهلاك الغربي وتبدد مواردها فيما لا غناء فيه. وبنفس الوهم تنظر «النخب» (Les élites) الحاكمة بتعالٍ إلى الحضارة القومية وتسخر بقيمها.

إن التنمية الحقة تقوم على الاعتماد على النفس، أي الاعتماد على الجماهير بقدراتها الخلاقة وطاقاتها الكبيرة. وهذا بدوره يقتضي الفهم العميق للحضارة الوطنية واعلاء شأن قيمها الايجابية واستخدامها في حفز المواطنين على بذل الجهد والتضحية من أجل التقدم، واسترداد الثقة بالنفس. وبعبارة أخرى التنمية هي في التحليل الأخير قدرة المجتمع الذاتية على التجدد. وهذه القدرة لا تنفصل بأية حال عن التمسك بالشخصية الحضارية المتميزة. إن التقدم في بلداننا عماده القدرة على المواءمة الخلاقة بين الأصالة والتجدد (L'authenticité et le renouveau) إذا جاز لي استخدام هذه الصياغة التي صكها جاك برك. ومن هنا كان تعريفنا للتنمية بأنها عملية تحرر اقتصادي وحضاري تتم أساساً - كما تم التحرر السياسي - في مواجهة مع القوى المسيطرة على النظام العالمي وليس في تعاون معها كما يتوهم البعض حتى الآن. وتلك المواجهة لا تعني القطيعة التامة. وإنما تعني ضرورة إقامة نظام عالمي جديد يُبنى على التسليم بتعدد الحضارات وتكافؤها والاخصاب المتبادل بينها، وعلى تصفية روابط التبعية والاستغلال التي تحكم النظام العالمي القائم. وبغير هذا المعنى ليس من جدوى للحديث عن نظام عالمي جديد.

٢

لقد ظهرت الدعوة لاقامة «نظام اقتصادي دولي جديد» في لغة السياسة الدبلوماسية لأول مرة في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في خريف ١٩٧٣، أي بعد رحيل جمال عبدالناصر بثلاث سنوات. وتكفلت الدراسات والأبحاث والمناقشات التي جرت خلال بقية السبعينات بتحديد أوضح للقضية فالمطلوب نظام عالمي وليس مجرد نظام دولي (أي يحكم العلاقات بين الدول) لأن النظام الدولي لا يمكن أن يكون عادلاً بدون إحداث تغييرات جوهرية في داخل الدول المكونة للمجموعة الدولية. وهو لا يقتصر على القضايا الاقتصادية - رغم الحاح بعضها - وإنما يشمل الجوانب الاجتماعية والحضارية. وإذا كانت الممارسات الدولية ما زالت متخلفة في هذا الشأن، فإن السنوات الست الماضية شهدت ثورة حقيقية في الفكر التنموي جعلت المشتغلين بها يطرحون القضية بأبعادها المختلفة وليس البعد الحضاري أقلها شأناً. لذلك قد يبدو غريباً أن نقرن الناصرية بممارسات وأنشطة برزت بعد موت القائد العظيم بعدة سنوات. ولكن أولئك الذين عرفوا الناصرية في ديناميكيتها وحرصها على أهدافها ومثلها العليا، ودرسوا عن كثب التطورات الفكرية المعاصرة بوسعهم أن يضعوا أيديهم على الصلة التي تبدو مفتقدة للوهلة الأولى.

وما دام حديثي يهتم في الأساس بالبعد الحضاري، فإن خير استهلال له هو محاولة فهم الموقف الحضاري لعبدالناصر. وفي هذا الشأن لا بد من التأكيد على ظاهرتين:

الظاهرة الأولى: كان عبدالناصر بلا شك أقل حاكم في العالم الثالث اغتراباً (Alienation) أو تغرباً (Occi-dentalisation). فالرجل من أسرة متواضعة من صعيد مصر تلقى تعليمه كله في المدارس المصرية وعاش حتى وصوله إلى السلطة في بيئة مصرية خالصة لا صلة له بالمجتمع الخليط (Cosmopolite) من الأجانب وأثرياء المصريين الذي صوره لورانس داريل في رباعية الاسكندرية الشهيرة أبدع تصوير. والتحاقه بالجيش لم يهيء له فرصة السفر لاتمام دراسته في أوروبا. وهو خلال الثمانية عشر عاماً التي أمضاها في الحكم لم يزر أي دولة غربية، ناهيك عن قضاء إجازة بها[٦] وهو لم يرتبط

(٦) باستثناء اليونان (وهي ليست النموذج الغربي الكامل) وكذلك رحلته إلى نيويورك التي اقتصرت على الاشتراك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دامت أياماً متعددة.

بصداقات شخصية مع رجال دولة من الغرب، وإنما حرص على علاقات شخصية وثيقة مع نهرو وتيتو وشو إن لاي. وعلى العكس كانت زيارته لأقطار عربية ولبلدان افريقية وللهند ويوغسلافيا. وكان ضيوفه المفضلون ـ من خارج الوطن العربي ـ قادة افريقيا وآسيا. ولم يكن ذلك ليعني بأي حال من الأحوال الانغلاق الفكري. فالرجل كان قارئاً نهماً يريد أن يعرف كل شيء ويحرص على أن يلم بمجريات الأمور في الدول الغربية ويتابع صحافتها وما يصدر فيها من كتب هامة. ولكن أهمية هذه الخلفية هي أنه لم يكن مبهوراً بحضارة الغرب انبهاراً أعمى، ولم يكن مفتوناً بنمط الحياة والاستهلاك الشائع في الغرب. وعلى العكس كان مؤمناً إيماناً عميقاً بإمكانات الشعوب التي قهرها الاستعمار في إحياء حضارتها وبناء نفسها بنفسها. كان حريصاً على تربية الخبرة الوطنية. وإتاحة الفرصة أمام المصريين ليتدربوا من خلال حمل المسؤولية ولا يلجأ إلى الخبرة الأجنبية إلا في أضيق الحدود. ومن هذا المنطلق أيضاً كان حرصه على الاعتماد على الموارد الذاتية وتأميم الشركات الأجنبية وإعادة توزيع الملكية والدخل القومي وتوسيع قاعدة التعليم وتحرير المرأة. كانت قناعته كاملة بأنه لا بديل لجهد الجماهير الذي يتضاعف بإحساسها بالثقة بنفسها وإدراكها أنها تعمل لمصلحتها ومصلحة أجيالها القادمة وليس في خدمة أجنبي دخيل أو مصري مستغل، والارتفاع المستمر بمستواها التعليمي وحالتها المعيشية ووعيها السياسي.

الظاهرة الثانية: هي الاختيار العربي الحاسم. فحين وصل عبدالناصر إلى السلطة كانت روابط مصر العربية ـ باستثناء عضوية جامعة الدول العربية ـ روابط حضارية في الأساس. ولكن الطبقات الحاكمة قبله كانت عاجزة عن تصور وضع مصر العربي، وتراوحت مواقفها بين التعالي على هذه الأقطار البدوية أو المستعمرة التي تبدو أشد تخلفاً من مصر والاعتقاد بأن مستقبل مصر مع أوروبا على نسق ما فعل أتاتورك بتركيا، ومن ثم التغاضي عن المطامع الصهيونية[٧] وبين النظر إلى الأقطار العربية المجاورة كمنطقة نفوذ الطبقات الحاكمة المصرية[٨]. وعلى العكس طرح عبدالناصر في كتابه فلسفة الثورة منذ ١٩٥٣ أهمية «الدائرة العربية» لضمان استقلال مصر وباسم مسؤوليات مصر ثم يتبلور لديه بسرعة إدراك أن الأمة العربية ـ رغم واقع التجزئة ـ أمة واحدة وأن مصر جزء منها، هذه الأمة التي كانت في ذلك الوقت أقرب إلى التعبير الحضاري منها إلى الواقع السياسي والتي كانت دولها كاملة الاستقلال تعد على أصابع اليد الواحدة. ولم تكن القضية في نظره قضية تضامن في النضال ضد الاستعمار والامبريالية فحسب. فهو قد مارس بفاعلية هذا التضامن مع الشعوب الافريقية بنوع خاص وشعوب العالم الثالث في مجموعها، ولكنها كانت قضية انتماء قومي. ولتقدير الدور الحقيقي لعبدالناصر في استعادة «مصر لوجهها العربي لا بد من الاشارة إلى أن قلة قليلة من المثقفين المصريين كانت لهم اهتمامات حقيقية بالأمة العربية وأن الفكر الغالب بينهم كان يتجه نحو أوروبا والغرب.

هذا عن الرجل وتفكيره وشخصيته وكلها تبرز أهمية البعد الحضاري عند عبدالناصر، ففي مواجهة شعار «مصر يجب أن تكون قطعة من أوروبا» الذي رفعه الخديو اسماعيل، رفع عبدالناصر قوله الحق «مصر جزء من الأمة العربية». وكان ذلك اختياراً حضارياً حاسماً.

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. فعبدالناصر ناضل منذ وقت مبكر من أجل تغيير النظام العالمي القائم. وإذا تركنا جانباً دوره في باندونغ حيث كانت القضية الواردة هي النضال من أجل الاستقلال السياسي فإننا نجد أنه أول من وضع حركة عدم الانحياز على طريق أن تكون المتحدث السياسي باسم العالم الثالث. ففي الخمسينات كان النضال المواكب للصراع من أجل الاستقلال هو مقاومة سياسة احتواء الدول المستقلة حديثاً عن طريق الأحلاف والقواعد العسكرية والتبعية للكتل الدولية الكبرى، وفي المقام الأول بطبيعة الحال التبعية للمستعمرين السابقين أو لقيادتهم الجديدة المتمثلة في الولايات المتحدة الأميركية. ولكن ما ان نشطت حركة عدم الانحياز وزادت عضويتها وعقدت مؤتمرها الأول في بلغراد في خريف ١٩٦١ حتى بادر عبدالناصر بطرح قضية الاستقلال الاقتصادي والعلاقات غير المتكافئة بين

(٧) بالرغم من أن الشعور الوطني في مصر كان إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد السيطرة البريطانية والهجرة الصهيونية، أغمضت السلطات المصرية أعينها عن جميع التبرعات في مصر من اليهود وغير اليهود لبناء كيبوتز في فلسطين. وفي ١٩٤٧ عارض اسماعيل صدقي ممثل الرأسمالية الكبيرة دخول مصر الحرب إلى جانب عرب فلسطين.

(٨) وكنموذج لم تطرح الطبقات الحاكمة قضية وحدة مصر والسودان على أساس أنها قطران عربيان، وإنما بنتها على وحدة «وادي النيل» نظراً لمصالح مصر في مياه النيل.

الدول الصناعية ودول العالم الثالث، قال عبدالناصر في ذلك المؤتمر:

«إنه من المحتم الآن اتاحة أكبر فرصة للتقدم أمام الشعوب التي لم تستكمل نموها الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لنا أن نذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في عالم تتفاوت فيه مستويات الحياة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الآن: ومع أني لا أريد أن أثير أحقاداً قديمة، فإن التقدم الصناعي على سبيل المثال في عدد كبير من بلدان أوروبا كان قائماً على الثروات التي جرى نزحها بطريقة منتظمة في آسيا وافريقيا».

وغني عن الذكر أن هذه الكلمات لم تفقد جدتها وأنها صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالأمس. والفرق الوحيد أنها الآن تتردد كثيراً في حين أن عبدالناصر حين قالها في وقت كان يندر فيه أن يوجد حاكم آخر في العالم الثالث يطرح الأمور بمثل هذا الجلاء. والأهم من ذلك أن تلك الكلمة لم تبق خطاباً في ملفات المؤتمر، بل تحولت إلى تحرك فعلي. فقد قرر اجتماع القمة لدول عدم الانحياز إثر هذا دعوة الدول النامية إلى مؤتمر في القاهرة لبحث قضايا التنمية. وانعقد هذا المؤتمر بالفعل وانتهت أعماله بوثيقة سميت «اعلان القاهرة» في يوليو ١٩٦٢. وتضمنت تلك الوثيقة «الدعوة إلى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة». فقضت جهود دول العالم الثالث بالفعل إلى انعقاد «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الانكتاد) (La CNUCED) في يوليو ١٩٦٤. وقد انتخب رئيس الوفد المصري رئيساً للمؤتمر تقديراً لدور مصر في الدعوة له والاعداد لانعقاده. وفي هذا المؤتمر - الذي أخفق بطبيعة الحال في حل القضايا الأساسية - تجمعت «الدول النامية» في صف واحد في مواجهة الدول الصناعية وكان عدد دول العالم الثالث المشتركة في المؤتمر سبعاً وسبعين. وهو الاسم الذي ما زال يطلق في دوائر الأمم المتحدة: «مجموعة السبعة والسبعين»، بالرغم من أن عضويتها الآن تشمل حوالي مائة وعشرين دولة. وقد لعبت مصر طوال حكم عبدالناصر دوراً قيادياً في حركة عدم الانحياز التي أصبحت بمثابة الحزب السياسي الذي يدافع عن قضايا العالم الثالث، وفي «مجموعة السبعة والسبعين» التي تمثل نوعاً من النقابة تضم كل دول العالم الثالث الأعضاء بالأمم المتحدة حتى إذا كان لبعضها روابط بدول الغرب لا تؤهلها لعضوية حركة عدم الانحياز.

وكما هي الحال دائماً كانت سياسة عبدالناصر الخارجية امتداداً طبيعياً لسياسته في الداخل. ففي البدء كان الشعور الوطني المعادي للاستعمار متمثلاً في المقام الأول في التخلص من الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال السياسي الكامل. ولكن فطنة عبدالناصر السياسية جعلته يدرك مبكراً أن الاستقلال السياسي لا دلالة له ما لم يكن سبيلاً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولذلك فإن تأميم قناة السويس لم يكن عملاً انفعالياً أملاه الغضب المشروع أمام الطريقة المهينة التي سحبت بها الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي عرض تمويل بناء السد العالي. ولو كان الأمر كذلك لما تمكنت الادارة المصرية من تسيير أمور القناة دون أدنى صعوبة. وإنما الواقع أن وضع شركة القناة ونشاطها ونفوذها كان محل دراسة ومتابعة في مكتب عبدالناصر منذ أمد بعيد بهدف اخضاعها للسيادة المصرية. وكان نجاح تأميم قناة السويس الكامل ذا أثر عميق في مصر والوطن العربي وكل شعوب العالم الثالث. ويهمنا في إطار هذا الحديث هذه النقطة الأخيرة. فقبل ست سنوات من تأميم القناة أممت حكومة مصدق بترول ايران وانتهى الأمر بالتدخل الأميركي السافر لتصفية التأميم عملياً واقامة دكتاتورية الشاه المطلقة لتلقن الامبريالية بهذا درساً لكل الدول المستقلة حديثاً حتى لا تمس مصالحها الاقتصادية. وساد بالفعل الخوف من كلمة التأميم ونجح الارهاب الامبريالي حتى كان تأميم قناة السويس فتغير مجرى التاريخ، وشيئاً فشيئاً غدا تأميم المصالح الأجنبية أمراً مشروعاً يقره المجتمع الدولي (بشرط التعويض) وسجلته الأمم المتحدة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي أقرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٣. أما في مصر فقد شجع هذا النجاح على تأميم المصالح البريطانية والفرنسية ثم تدريجياً كل المصالح الأجنبية الرئيسية تحقيقاً لسيادة مصر على اقتصادها. ولذلك فإن المعنى الذي يبقى حياً كاسهام ناصري مستمر حتى وقتنا هذا، بل كعنصر أساسي في النضال من أجل نظام عالمي جديد، هو أهمية الاستقلال الاقتصادي، وإن مفتاحه هو سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية وتأميم الشركات الأجنبية وإن الاستثمار الأجنبي لا يقبل إلا استثناء حيث تفرضه ضرورة الحصول على تكنولوجيا متقدمة (أنظر في هذا: ميثاق العمل الوطني). والأمر الثاني المميز هو أن الناصرية لم تقع في المأزق الذي توجد فيه كثير من حكومات العالم الثالث حين تطالب بالعدالة في التعامل الدولي وهي لا تمارسها في الداخل. فتراث

الناصرية هو الربط بين أهداف الثورة الوطنية وأهداف الثورة الاجتماعية، أو بعبارة أخرى أن الاستقلال بشقيه السياسي والاقتصادي لا يرسخ إلا على أساس من العدالة الاجتماعية. ولقد تطورت في الممارسة فكرة العدالة الاجتماعية إلى أن تجاوزت أساليب الاصلاح الاجتماعي واتخذت أشكالاً ثورية لاعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل. وهكذا تم تأميم الرأسمالية الكبيرة المصرية وبناء قطاع عام قوي يقود التنمية على أساس من التخطيط الشامل. أي اختارت الناصرية طريق الاشتراكية. وهكذا تبقى الناصرية حية من حيث انها تؤكد أن الطريق الوحيد أمام دول العالم الثالث هو طريق الاشتراكية.

ونختم هذا الحديث بالعودة إلى البعد الحضاري. ولهذا البعد جانبان: الأول وهو الربط في أهداف الناصرية العليا بين الحرية والاشتراكية والوحدة. أي أن الاستقلال الوطني والبناء الاشتراكي وتوحيد الأمة العربية هي قضايا تتكامل وتتداخل ولا يجوز الفصل بينها. وهل ثمة اعلاء لشأن البعد الحضاري عن تصور الأمة العربية قادرة على تحقيق هذه الأهداف من خلال تأكيد شخصيتها الحضارية وتحويلها إلى تعبير سياسي في مواجهة الامبريالية وقوى التجزئة. إن هذه الثقة العميقة بقدرات الأمة العربية مبنية على تقييم سليم لتراثها الحضاري وتقدير سليم لامكانات التجدد الكامنة فيها. نفس الثقة التي جعلت عبدالناصر يقتنع بأن ثورة تبدؤها حفنة من الرجال يمكن أن تنقل الجزائر من أربع محافظات فرنسية الى دولة مستقلة بعد استعمار استيطاني دام أكثر من ١٣٠ عاماً. وهي نفس الثقة بأن الشعب الفلسطيني لا بد أن يسترد حقوقه المشروعة مهما يكن من شأن قوة الصهيونية ومساندة الامبريالية لها. والجانب الثاني هو الحرص على إدخال البعد الحضاري في الاختيار الاجتماعي. فبعد الحديث عن الاشتراكية العربية وما ساق إليه من جدل غير مثمر تدخل عبدالناصر شخصياً ليقول: إن الاشتراكية في الجوهر واحدة لأنها دائماً تهدف لتصفية استغلال الانسان للانسان، ولكنها في الممارسة تتخذ أساليب وطرقاً ووسائل تختلف باختلاف الواقع الذي تتم فيه التجربة الاشتراكية، ومن هنا كانت دعوته «للتطبيق العربي للاشتراكية» أو ما يمكن أن نسميه الطريق العربي للاشتراكية. فخصوصية الأمة العربية الحضارية لا بد أن تنعكس في خصوصية قضايا الاشتراكية في الوطن العربي.